مقارنة التركيب الداخلي لمدينة الرمادي مع النظريات العامة لتراكيب المدن

أ.م.د. حسن كشاش الجنابي **م.م. حميد حسين فرحان**
جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم الجغرافية

المقدمة:

تعرف الجغرافية بأنها العلم الذي يدرس التباين المكاني للظواهر الجغرافية الطبيعيةو البشرية في اية منطقة من المناطق والعلاقات المكانية التي تربط بينهما لتعطي للمنطقة صورتها التي تميزها عن المناطق الأخرى . ولما كانت المدينة واحدة من الظواهر البشرية التي تهتم الجغرافية بدراستها من جوانب عدة يأتي في مقدمتها طبيعة تركيبها الداخلي والعوامل التي تسهم في تشكيل هذا التركيب، فأن دراسة طبيعة التفاعل والتشابك الحاصل في استعمالات الأرض في كل مدينة وما ينجم عنه من إعطاء خصوصية تتميز بها عن باقي مدن العالم، شغلت اهتمام المفكرين من علماء الاجتماع والاقتصاد والجغرافيين منذ العقود الأولى للقرن الماضي، من خلال صياغة نماذج نظرية تفسر تشكيل الكل الحضري المتمثل بالمدينة . لا سيما وان التراكيب الداخلية للمدن تأخذ أشكالاً مختلفة حفزت الباحثين على البحث في أسباب ذلك الاختلاف وما نجم عنه من وضع مورفولوجي مميز.

اختار الباحثان الخوض في موضوع مقارنة التركيب الداخلي لمدينة الرمادي مع النظريات العامة لتراكيب المدن،لعدم وجود دراسة تأخذ بشكل نظامي واقع التفاعل المكاني بين استعمالات الأرض في مدينة الرمادي وإمكانية انسجامة مع أي من نظريات التركيب الداخلي، فعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت استعمالات الأرض في مدينة الرمادي، إلا أن الباحثين لم يجدا من حاول تبيان إمكانية تطبيق طبيعة التركيب الداخلي للمدينة على أي من تلك النظريات، وبناء على ذلك فان من مبررات اختيار الموضوع هو عدم وجود دراسة سابقة وبهذه الشمولية على مستوى الباحثين وتقارير الهيئات الحكومية.

يعتقد الباحثان أن دراسة هذا الموضوع تفيد في تشخيص واقع العلاقة بين استعمالات ارض المدينة المدروسة وهل ان هذه العلاقة جاءت بمحظ الصدفة أو بشكل عشوائي أو كنتيجة لتفاعل واقعي وحقيقي بين ما موجود من استعمالات ارض ووظائف.

ولقد واجهت المدينة المدروسة كما هو حال بقية مدن العراق مراحل نهوض وتراجع في مسارات تخطيط وتنظيم استعمالات الأرض أثرت على واقعها سلبا وإيجاباً.

يحاول هذا البحث التطرق إلى الآلية التي من خلالها تشكل الكل الحضري الموجود في المدينة ابتداء من البوادر الأولى لنشاتها وصولا إلى ما هي عليه الآن

يأمل الباحثان أن يكونا قد أضافا شيئا جديدا إلى الدراسات التي تناولت المدينة وبما يسهم في تعزيز إمكانية معالجة القصور الحاصل في دراسة هذا الجانب الذي نعتقد انه لا بد أن يدرس بشيء من التفصيل ومن الله التوفيق

المبحث الأول

النمو الحضري لمدينة الرمادي

١. نشأة المدينة :-

تؤكد الدلائل التاريخية على أن تاريخ النشأة الأولى لمدينة الرمادي المتمثل في موضعها الأول يرجع إلى عصور ما قبل الميلاد وبالتحديد ما بين ٢٤٨-١٢٤ ق.م عندما اتخذها الفرثيون كمحطة تجارية على طريق القوافل التجاري المحاذي لضفة نهر الفرات اليمنى، ومن الدلائل التي تعزز هذا الرأي اكتشاف مقبرة في عام ١٩٥٤ دفن فيها الموتى في قبور تشبه ما كان يتبعه الفرثيون من أسلوب في دفن موتاهم في القرون الأولى الميلادية، حيث يدفن الموتى في قبور خاصة تعرف بـ(سركافاكس) الفخارية التي تشبه شكل الحذاء(١). كما مثل موضع المدينة محطة نهرية على الطريق المائي لنهر الفرات الذي سمي بطريق القير الذي يبدأ من هيت وينتهي في بابل(٢). حيث استخدم النهر لنقل القير والنورة منذ أقدم العصور، لا سيما وان موضع المدينة لا يبعد عن مدينة هيت عبر النهر سوى ٦٣كم، إذ تقطع هذه المسافة بواسطة السفن والزوارق في ذلك الوقت خلال ١٦ ساعة. وبذلك فان مدينة الرمادي تمثل أول محطة نهرية بعد هيت تتوقف عندها القوافل التجارية النهرية لغرض الراحة والتزود بالمؤن بعد رحلة كانت طويلة آنذاك في وسط النهر (٣). وعليه فان موضع مدينة الرمادي الأول مثل إحدى نقاط التوقف على الطريقين النهري والبري في ذلك الوقت .

أما في العهود الإسلامية فلا توجد أية إشارة للمدينة في كتب التاريخ لأي جانب من جوانب الحياة فيها ولعل ذلك يعود إلى صغر مساحة الموضع الذي نشأت علية المدينة الذي كان بشكل (تل) يقع في الزاوية الشمالية الشرقية من محلة العزيزية (٤) (خارطة رقم١).

أما في العصر الحديث فقد ارتبط التاريخ الحضري للمدينة بإصلاحات الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) عندما قام بتمصير مدينتي الرمادي والناصرية ،الأمر الذي استوجب إدخال بعض الإصلاحات على موضعها الأول كتأسيس مركز للشرطة ومستشفى وبناء

القلعة التي تحتوي على دائرة الكمارك وبعض الدوائر الخدمية الأخرى.

٢. موضع المدينة:-

يجمع موضع مدينة الرمادي بين بيئتين مختلفتين يقع القسم الشرقي منها ضمن السهل الرسوبي الذي احتضن موضع المدينة الأول، في حين تقع الأقسام الغربية ضمن نطاق الهضبة الغربية التي تأخر الاستيطان فيها إلى سبعينات القرن الماضي.

ومن اجل تفسير أسباب امتداد المدينة نحو هذه الجهة أو تلك ينبغي إعطاء صورة واضحة للوضع الطبوغرافي لمدينة الرمادي الذي يمكن التعرف عليه، من خلال تحليل خارطة رقم (٢) حيث يبدو انه يقسم إلى قسمين رئيسين، فالقسم الأول يمثل الشطر الشرقي من المدينة الذي يتراوح في ارتفاعه بين (٤٦-٥٢م) فوق مستوى سطح البحر، وإذا ما اتجهنا نحو نهر الفرات شمالا أو نحو الشرق فان الأرض تبدأ بالانخفاض التدريجي لتصل ما بين (٤٦-٤٧م) فوق مستوى سطح البحر وبكلا الاتجاهين. وقد استغلت خاصية انخفاض الأرض في تخليص المدينة من ظاهرة ارتفاع مناسيب المياه الجوفية بفتح المبازل التي تتماشى مع انحدار الأرض(٥). وقد اختار مستوطن المدينة الأول موضعا تليا يقع عند خط الارتفاع ٥٠ م عن مستوى سطح البحر وعلى مسافة ٥٠٠م من نهر الفرات حتى يامن من أخطار الفيضانات التي كانت تحدث باستمرار. أما القسم الثاني فيشمل الشطر الغربي من المدينة بعد عبور قناة الورار، حيث تتميز الأرض بالارتفاع التدريجي كلما اتجهنا غربا، ولا سيما بعد اجتياز خط الارتفاع ٦٠م فوق مستوى سطح البحر وعلى الرغم من سمة التدرج التي تبرز على هذا المكان فانه لا يخلو من بعض التلول الواطئة والمنخفضات كما هو الحال في المنطقة الصناعية الغربية التي يتراوح ارتفاعها بين (٥٠-٧٠م) فوق مستوى سطح البحر.

يتضح من خلال ما تقدم أن موضع المدينة الأول في شطرها الشرقي الذي تمثله الآن المدينة التقليدية ضمن محلتي القطانة والعزيزية كان أفضل جهات المدينة ملائمة للاستيطان البشري في ظروف نشأة المدينة الأولى، حيث مكن المستوطن الأول للمدينة من اختيار المكان الذي يمكن أن يستفيد منه من مياه نهر الفرات للأغراض الحياتية المختلفة، ثم تجنب أخطار الفيضانات المتكررة لذلك النهر. وقد ترتب على إصلاحات الوالي العثماني مدحت باشا أن ازدادت رقعة الأرض التي تشغلها المدينة، إذ أن المؤسسات الخدمية التي قام ببنائها اتخذت موقعها على مسافة تزيد عن ١كم إلى الجنوب من نهر الفرات وعلى الطريق الدولي القديم الذي كان يربط العراق بالدول المجاورة. ولأجل التعرف على الآلية التي نمت من خلالها المدينة لا بد من التعرف على المراحل المورفولوجية التي مرت بها المدينة.

٣. مراحل نمو المدينة المورفولوجية :-

مرت مدينة الرمادي خلال نموها الحضري بمراحل مورفولوجية أعطتها طابعها المميز ويقتضي الواجب التعرض إلى تلك المراحل كل على حدة لاستخلاص اتجاهات نموها وعليه فسيتم التعرض الى هذة المراحل المورفولوجية على ضوء ما حدث في المدينة من تطورات وظيفية وعمرانية وسكانية على النحو التالي:

١. المرحلة المورفولوجية الأولى (١٨٦٩-١٩٤٠م) :-

كانت مدينة الرمادي عبارة عن بلدة صغيرة المساحة تحيط بها البساتين من جهاتها الشمالية والشرقية والجنوبية (خارطة رقم ٣) تمارس وظيفتها كمركز للتسوق ومطعم يقدم خدماته للقوافل التجارية الماره ما بين بغداد وبلاد الشام. وقد كانت المدينة في وقتها تحمل طابعا ريفيا بدليل اشتغال بعض سكان المدينة في ذلك الوقت في زراعة الأرض المحيطة بموضعها الأول ،تميزت مساكن المدينة بمنط بنائي تقليدي شرقي ذي مساحة صغيرة لا يتجاوز في أحسن الأحوال ٢٠٠م^{٢}، مع وجود حالة من عدم انتظام مساحة واتجاه الشوارع والازقه(٦) وقد كان نمو المدينة في هذه المرحلة تراكميا لان الساكنين لا يرغبون في الابتعاد عن موضع المدينة القديم الذي كانت تتجمع فيه كل المؤسسات التجارية والخدمية والحكومية، ونظرا لتعرض المدينة إلى فيضانات نهر الفرات المستمرة فقد تم شق ترعة العزيزية عام ١٩١٠ غرب الجزء المعمور من المدينة لتوصل ما بين نهر الفرات ومنخفض الحبانية في الجنوب (خارطة رقم ٤) ثم أعقبها حفر مبزل الحفرية إلى الشرق منها. وبعد أن تمت السيطرة النسبية على الفيضانات نمت المدينة باتجاه الجنوب الغربي ضمن موضعها الأول فظهرت اعداد من الدور في محلة الحوز تحمل الصبغة الريفيه، استفاد ساكنوها من ترعة العزيزية في إرواء أراضيهم الزراعية. مما جعل المدينة في وقتها تحمل صفتين هما التجارة والزراعة (٧) .

ضمت المدينة في هذه المرحلة محلتين سكنيتين هما محلتي القطانة والعزيزية اللتين التفتا حول السوق والجامع الكبير، وشغلت مساحة تقدر بـ ٥٦,٦ هكتارا(٨) أو بنسبة ١,٥% من مساحتها الحالية البالغة ٣٨٢٢,٢ هكتارا وقد قدر عدد سكانها في ٢١ نيسان عام ١٩١٢ بـ ١٥٠٠ نسمة(٩). تميزت هذه المرحلة بدخول السيارة كواسطة نقل في العراق عام ١٩٢١ الذي رافقه فتح طريق للسيارات ما بين بغداد ودمشق ماراً بجنوب موضع المدينة الأول، وقد مثل هذا الطريق نقطة تحول جديدة في البناء الوظيفي والعمراني، لأنه فتح المجال لها لأن تخرج من اسر موضعها الأول وتمتد باتجاه الطريق.

٢. المرحلة المورفولوجية الثانية (١٩٤١-١٩٦٥)

اتخذت المدينة في هذه المرحلة أثناء نموها الحضري طابعها المميز عندما دخلت عليها استعمالات ارض جديدة رافقت الانتعاش الاقتصادي للقطر العراقي بعد زيادة عوائد النفط عام ١٩٥٢(١٠)، الذي انعكس على تحسن الوضع المعاشي للسكان وبناء عدد من مشاريع الأعمار التي اتخذت مواقعها على جانبي الطريق الدولي المتمثلة بمبنى المحافظة ومديرية الشرطة والمحكمة والمستشفى الجمهوري ودار المعلمين وإعدادية الزراعة والملعب القديم والسينما، مما اكسب المدينة خصائص مهمة جعلتها مركز استقطاب لسكان الريف المجاور، الذي كان يعاني من تدهور الوضع الزراعي نتيجة تكرار الفيضانات على الأراضي الزراعية وعدم كفاية مجالات العمل في الريف. مما أدى إلى هجرة أعداد من سكان الريف إلى المدينة، هربا من الفيضانات، وبحثا عن موضع أفضل.

يظهر من الجدول رقم (١) بان نمو سكان المدينة خلال المدة ١٩٤٧-١٩٦٥ يسير نحو الزيادة، ففي الوقت الذي كان فيه عدد سكان المدينة عام ١٩٤٧ بحدود ٩٩١٩ نسمه، إلا انه وصل إلى ١٧٨٢٦ نسمه عام ١٩٥٧ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٦% ثم ارتفع عددالسكان في عام ١٩٦٥ إلى ٢٩٢٦٥ نسمه أي بزيادة قدرها ١٩٣٢٤ نسمه ،وبمعدل نمو سنوي بلغ ٦,٤%، وقد كان لا بد أن يقابل النمو السكاني ظهور استعمالات ارض جديدة لتستوعب الزيادة السكانية، لا سيما انه قد تمت السيطرة على الفيضانات خلال هذه المرحلة بشكل أفضل من السابق عندما تم فتح قناة الورار عام ١٩٥١، التي تصل مياه نهر الفرات إلى منخفض الحبانية وبذلك أصبحت المدينة في شطرها الشرقي أكثر أمناً وبالتالي بدأت تظهر استعمالات الأرض بعيدا عن موضعها الأول وعندما تم ربط المدينة بإقليمها الزراعي والرعوي (الصحراوي) بواسطة سدة الفرات (جسر الجزيرة) وناظم الورار، مما ساعد على تسهيل حركة سكان الريف ومدن المحافظة الغربية باتجاه المدينة ليتعمق بذلك الدور الوظيفي الذي تمارسه كمدينة مركزية بأعتبارانها مركز لمحافظة الأنبار، وقد كان لتبليط طريق رمادي- رطبة الذي يوصل ما بين المدينة وإقليمها الصحراوي، الدور المهم في ظهور عدد من الصناعات الإنشائية التي بلغ عددها في عموم المحافظة ١٣١ معملا لصنع الجص و ٢٥ معملاً لصنع النورة عمل فيها ١٢٧٥ عاملاً(١١) . ولا شك في أن ظهور هذه المعامل لم يأت الا استجابة لما طرا على المدينة من حركة عمرانية جاءت لتلبي حاجة النمو السكاني المتزايد، وكان من نتيجة استعمال السيارة لنقل الحمولات ،البدء في نقل حجر الكلس من مقالع الحجرفي مناطق (العكبة ٤٩كم وأبو صفية ٧٠ كم والجبهة ٦٥ كم غرب المدينة) وانشاء معمل لإنتاج الطابوق عام ١٩٥٤، إذ تم تزويد المدينة بما تحتاجه من مواد بناء أسهمت في رفد الحركة العمرانية التي اختارت في أن تكون في الفراغ الموجود ما بين موضع المدينة الأول والطريق الدولي ثم المقبرة وبذلك غادرت المدينة النمو التراكمي في موضعها الأول لتظهر بشكل نمو متناثر ضمن اجزاء الشطر الشرقي من المدينة(خارطة رقم ٣)، عندما تم إنشاء مجمع دور الإسكان عام ١٩٥٩ جنوب الطريق الدولي بمسافة ١كم(١٢)، مما شجع على بناء المساكن ما بين الطريق الدولي وهذا المجمع.

وصلت مساحة المدينة في هذه المرحلة إلى ٣٢٨,٩ هكتارا أو بنسبة ٨,٦% من مساحة المدينة الحالية(١٣).

عدد السكان عام ١٩٤٧	عدد السكان عام ١٩٥٧	معدل النمو السكاني للمدة ١٩٤٧-١٩٥٧	عدد السكان عام ١٩٦٥	معدل النمو السكاني للمدة ١٩٥٧-١٩٦٥
٩٩١٩	**١٨٧٢٦**	**%٦**	**٢٩٢٦٥**	**%٦,٤**

جدول رقم (١)
نمو سكان مدينة الرمادي للمدة ١٩٤٧-١٩٥٧-١٩٦٥.

المصدر :-

١. المملكة العراقية – وزارة الشؤون الاجتماعية –مديرية النفوس العامة – إحصاء السكان لعام ١٩٤٧ – لوائي الرمادي وبغداد جداول رقم (٢) - ص٤٧ .

٢. الجمهورية العراقية –وزارة الداخلية –مديرية النفوس العامة – المجموعة الإحصائية لتسجيل – عام ١٩٥٧ –مطبعة المعارف – بغداد جدول رقم (٨) – ص٢٢٠ .

٣. وزارة الداخلية- مديرية الأحوال المدنية العامة- تعداد السكان لعام ١٩٦٥ السجلات الخاصة بمدينة الرمادي – غير منشورة .

٣. المرحلة المورفولوجية الثالثة (١٩٦٦- حتى الوقت الحاضر) :-

جرت في بداية هذه المرحلة عملية تجديد حضري للجزء القديم من المدينة بهدف جعله يتلائم مع ما حدث من تطورات تقنية جديدة تمثلت بدخول السيارة في الاستعمالات الخاصة والعامة ، حيث قامت الأجهزة البلدية بتوسيع الكثير من الأزقة والشوارع الضيقة من خلال استملاك وهدم الدور المطلة عليها، وما تبعه بعد ذلك من تعويض لمالكي الدور المهدمة من قطع أراضي وزعت عليهم في أحياء الجمهوري والشرطة والأندلس التي كانت عبارة عن ارض خالية ، وقد ساعد التدهور المستمر للريف المجاور بسبب فقدان الدعم الحكومي للمزارعين والفيضانات التي تعرضت لها في عامي ١٩٦٧-١٩٦٩(١٤) على هجرة العوائل الريفية إلى المدينة، بحيث ارتفع عدد سكانها من ٢٩٢٦٥ نسمه في عام ١٩٦٥ ليصل إلى ٦١٢٩٩ عام ١٩٧٧، وهذا ما شكل عاملا إضافياً ساعد في أن تتوسع مساحة المدينة، وقد كان لتشغيل معمل الزجاج في سبعينات القرن الماضي ،الذي اتخذ موضعه في الشطر الغربي من المدينة الدور الهام في توفير أكثر من ٢٢٠٠ فرصة عمل لسكان المدينة والمهاجرين إليها ، ومما شجع على الاستقرار في الشطر الغربي من المدينة قيام الدولة ببناء الوحدات السكنية الخاصة بالعاملين في المعمل، وبذلك فقد نمت المدينة خلال هذه المرحلة عابرة قناة الورار لتتصل مع شطرها الغربي.

تميزت هذه المرحلة بظهور العامل التخطيطي الذي ساهم في قيادة عملية النمو الحضري المخطط للمدينة ، ففي عام ١٩٧٢ حصل تعاقد بين مجلس بلدية الرمادي ومؤسسة المنصور الاستشارية (الملغاة) لوضع تصميم أساسي للمدينة يمتد على مراحل ابتداءً من ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٩٥، مستندا على فكرة وحدة المجاورة السكنية ، وقد حدد التصميم الأساسي ثلاث اتجاهات لنمو المدينة المستقبلي وهي:-

١. باتجاه الشمال إلى الأراضي الزراعية في الجزيرة بعد إن اقترح إنشاء جسر للسيارات يعبر نهر الفرات شمال مركز المدينة .

٢. باتجاه الشرق حيث أقحم التصميم جزءا من الأراضي الزراعية التابعة لمقاطعتي السورة والصوفية شرق المدينة ووضعها ضمن حدوده المقترحة.

٣. باتجاه الغرب عبر قناة الورار، أي نحو الهضبة الغربية في حافتها الشرقية بعد أن اقترح مد جسر إضافي على قناة الورار(١٥).

وقد اصطدم التوجهان الأول والثاني بطبيعة ملكية الأرض الزراعية العائدة للفلاحين الساكنين ، لذلك فلا بد من تحويل صنف الأراضي من أراضي زراعية إلى أراضي (اميرية) تابعة لملكية الدولة، ولما كانت هذه العملية مكلفة جداً وتعني من الناحية الاقتصادية هدرا بمساحات زراعية يصعب تعويضها، لذا لا سبيل إلا بالاتجاه نحو الغرب، حيث إن الأراضي غير زراعية ومملوكة من قبل الدولة ويمكن استثمارها للاستعمالات الحضرية المختلفة (١٦)، وما إن تم إعتماد مقترح التصميم الأساسي بالاتجاه نحو الغرب تم إقرار الحدود البلدية الجديدة التي اتسعت لتشمل أجزاء من الشطر الغربي (خارطة رقم٣) من المدينة، وبذلك تحولت المدينة إلى شطرين شطر شرقي واخر غربي تفصل بينها قناة الورار. فامتدت استعمالات الأرض الحضرية المختلفة التي اقترحها التصميم إلى الشطر الغربي من المدينة متمثلا في تخطيط مجموعة من الأحياء السكنية والمناطق التجارية والصناعية والخدمية متمحورة على جانبي طريق رمادي- رطبة القديم.

وقد وصلت مساحة المدينة الإجمالية الحالية إلى ٣٨٢٢,٢ هكتارا، واتخذت شكلا اقرب إلى المستطيل بسبب ظروف موضع المدينة التي أسلفنا الحديث عنها، فبعد أن امتلأ الشطر الشرقي بالاستعمالات الحضرية ما بين نهر الفرات شمالا ومنخفض الحبانية جنوبا وسكة حديد بغداد- عكاشات جنوبا وبقرى الصوفية والسجارية شرقا وقناة الورار غرباً، أما في الشطر الغربي فقد مثل معمل الزجاج والموقع العسكري إلى جانبه محدداً بشرياً أعاق نمو المدينة باتجاه الشمال الغربي، ثم مستودعات النفط والمقبرة وسكة الحديد تأتي لتمثل طوقا يمنع نمو المدينة باتجاه الجنوب والجنوب الغربي (خارطه رقم ٣) .

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي لاستعمالات الأرض في مدينة الرمادي

تباينت مساحات استعمالات الأرض قي المدينة،اذ لاتوجد ثمة علاقة بين المساحة وأهمية الوظيفة ،كما يلاحظ من الجدول رقم(٢)وخارطة رقم (٥) . اذ يبدو من خلال تحليلهما ان التركيب الداخلي للمدينة يتمثل باستعمالات الأرض الآتية:-

جدول رقم (٢)

استعمالات الأرض ونسبها في مدينة الرمادي لعام٢٠٠٦

استعمالات الأرض	المساحة(هكتار)	النسبة المئوية%
الاستعمالات السكنية	١٨٠٤,٣	٤٧,٢
الاستعمالات التجارية	٨٢,٣	٢,٢
الاستعمالات الصناعية	٣٣٠,٨	٨,٦
الاستعمالات لأغراض النقل	٣٨٧,٩	١٠.١
الاستعمالات الخدمية	٣٨٤,٢	١٠
استعمالات أخرى	٨٣٢,٧	٢١,٧
المجموع	٣٨٢٢,٢	%١٠٠

المصدر:محافظة الانبار – مديرية التخطيط العمراني – الشعبة الفنية- المسودات والجداول

الخاصة بتحديث التصميم الأساسي لعام ١٩٩٣.
أولاً- الاستعمالات السكنية
ثانياً- الاستعمالات التجارية
ثالثاً- الاستعمالات الصناعية
رابعاً- استعمالات الأرض لأغراض النقل
خامساً- الاستعمالات الخدمية

أولا - الاستعمالات السكنية

أما كيفية تقسيم الاستعمالات السكنية في المدينة إلى نطاقات أو أقاليم سكنية فسيتم الاعتماد على مجموعة من المعايير التي أهمها:-
١-عمر المساكن ٢-مساحة قطعة الأرض المسكونة ٣-مادة بناء المسكن ٤- فضاءات المسكن الداخلية ٥- عدد الطوابق ٦-مظهر المسكن الخارجي ،وعليه فان الأقاليم السكنية في المدينة تظهر كما يبدو من الخارطة رقم (٦) كما يأتي:-

١- إقليم الدور القديمة :-
وهي الدور التي واكبت نشأة المدينة الأولى و تمحورت حول السوق القديم والمسجد الجامع الأول ضمن محلتي القطانة والعزيزية. تتصف دور هاتين المحلتين بأنها شرقية في اغلبها،وان مساحة الدار الواحدة لا تتجاوز ٢٠٠م في أحسن الأحوال وان مادة بناءها هي الحجر الرملي الأحمر، وان جدرانها الخارجية صماء خالية من النوافذ، وعموم هذه الدور الآن خالية من سكانها الأصليين بسبب قدمها وتداخلها مع الاستعمال التجاري الذي يزحف باستمرار باتجاهها لكونها تمثل مركز المدينة التجاري.
ويمكن من خلال التعدادات السكانية ملاحظة إن هذه الدور في تناقص مستمر ، ففي الوقت الذي كان عدد مساكن المحلتين في تعداد عام ١٩٨٧قد بلغ ١٤٦٠ داراً وصل عددها في عام ٢٠٠٥ إلى٩٤٥ دارا(١٩)، يسكن هذا الإقليم ذوو الدخول المنخفضة الذين تغاضوا عن عدم توفر الشروط الصحية في المسكن والمنطقة رغبة في القرب من السوق ومحل العمل. ونظرا لقدم دور هذا الإقليم فان إيجاراتها تتراوح ما بين ١٠٠-١٥٠ ألف دينارا لذلك اختار سكنتها ذو الدخل المنخفض والعاملين في السوق رغبة في التخلص من تكاليف النقل التي ينفقونها أثناء التنقل ما بين السوق ومحل السكن .

٢- إقليم الدور المتوسطة النوعية:-
يقع هذا الإقليم على أطراف محلتي القطانة والعزيزية الجنوبية والغربية المتمثلة بالأجزاء المطلة على الطريق الدولي القديم من أحياء الجمهوري والشرطة والحوز مضافا إليه دور الإسكان القديمة، وقد ظهرت هذه الدور في المرحلة المورفولوجية الثانية، وتمتاز بأنها ذات مساحة تتراوح بين ٣٠٠-٤٠٠م^2 وأنها من الطراز الشرقي المطور الذي يحتوي على شبابيك تطل على الشارع وتتكون من غرفتي نوم أو ثلاثة، وقد استخدم الحديد(الشيلمان) في تسقيف هذه الدور التي يسكنها في الغالب الموظفون القدامى والمتقاعدون الذين اختاروا أن يكونوا على مقربة من سوق المدينة الرئيسي والمؤسسات الخدمية والإدارية التي تركز اغلبها على جانبي الطريق الدولي القديم في الجزء الذي تطل علية محلتي القطانة والعزيزية. يتراوح إيجار هذه الدور ١٥٠-٢٥٠ ألف دينار.

٣. إقليم الدور الحديثة :-
ظهر هذا الإقليم في شطري المدينة بعد سبعينات القرن الماضي شاملاً كل الأحياء السكنية التي ظهرت متواكبة مع التحسن الاقتصادي الذي حصل في المدينة وفي القطر العراقي عموما، والزيادة السكانية التي احتاجت إلى أن تظهر أحياء ما كان أن يمكن أن تظهر لو لا تدفق المهاجرين الريفين إلى المدينة. ونظرا للتفاوت الوظيفي والعلمي والمهني والاقتصادي للساكنين فقد تباينت مساحات قطع أراضي المساكن. ففي الوقت الذي تراوحت فيه مساحات مساكن العمال وذوي الدخل المحدود بين ١٥٠-٢٠٠م^2 كما هو الحال في أحياء النور و٨ شباط والبكر والإسكان الجديدة نجد أن مساكن الموظفين الكبار والتجار وذوي الأعمال الحرة تراوحت مساحة مساكنهم بين ٣٠٠-٦٠٠م^2 كما هو الحال في بلغت مساحة الاستعمالات السكنية ١٨٠٤,٣ هكتارا بنسبة (٤٧,٢%) من مساحة المدينة وتأتي هذه النسبة كما هو الحال في بقية المدن العراقية الأخرى(١٧) بسبب رغبة السكان تشييد الوحدات السكنية المستقلة، وقد وصل عدد الوحدات السكنية في المدينة عام ١٩٩٧ إلى (١٨٤٧١) وحدة سكنية(١٨) .

مساكن أحياء الأندلس والشركة والوليد والعروبة وحي عثمان بن عفان،مع ملاحظة أن هناك مساحات للدور تجاوزت الـ ٦٠٠م^2 لتصل إلى أكثر من ١٠٠٠م^2 كما هو الحال في منطقتي الحوز والملعب، إذ أن توزيع قطع الأراضي في هاتين المنطقتين جاء في وقت غاب فيه عنصر التخطيط وتدخل فيه عنصر الفردية والعشوائية.

إن أهم ما يميز دور هذا الإقليم بأنه من النوع الغربي (المقبط) وان سقوف البيوت في غالبيتها بنيت بالكونكريت المسلح وأنها من طابق ونصف أو طابقين، ولازالت الشوارع التي تفصل بينها متربة غير مبلطة. لا سيما في شطر المدينة الغربي. يتراوح معد الإيجار في هذه البيوت بين ٢٥٠-٤٠٠ ألف دينار ولذلك لا يسكن هذه الدور إلا ميسوروا الحال من الساكنين والمهاجرين.

ولا بد من الإشارة هنا إلى انه لما شاع اعتماد بناء طراز (الدبل فاليوم) فان كثير من ساكني أحياء المدينة قديمها وحديثها ممن يرغبون في تحديث طرز مساكنهم عمدوا إلى هدم بيوتهم ليشيدوا مكانها بيتا على هذا الطراز مع وجود من حاول أن يحور واجهة البيت لتحاكي الطراز الحديث.

ثانياً:- الاستعمالات التجارية :-

بلغت مساحة ما يشغلة هذا الاستعمال كما يظهر من جدول رقم (٢) ٨٢,٣ هكتارا بنسبة (٢,٢%) من مساحة لمدينة، ومن خلال ملاحظة الخارطة رقم (٧) يتبين انه ياخذ التوزيع التالي:-

١- منطقة الأعمال المركزية (C.B.D):-
٢- الشوارع التجارية الرئيسية :-
٣- الشوارع التجارية الثانوية :-
٤- المراكز التجارية الثانوية :-
٥- تجمعات المخازن المعزولة :-
٦- المؤسسات التجارية المبعثرة :-

١- منطقة الأعمال المركزية (C.B.D):-

تظهر هذه المنطقة في وسط المدينة، وقد نشأت من تطور السوق التقليدي الذي ترافق مع نشأة المدينة شاغلا مساحة بلغت ٢٤,٢ هكتارا أي بنسبة (٢٩,٩%) من مساحة محلتي القطانة والعزيزية البالغة ٨١ هكتار (٢٠)، وتعتبر هذه المنطقة ملتقى الشوارع التجارية في مدينة الرمادي (خارطة رقم ٨) وهي ابتداء من الشرق إلى الغرب شوارع (الشهباء- الوحدة- الرازي- الكرامة وميسلون) حيث تتعامد مع شارع شيخ المجاهدين احمد ياسين وشارع الحرية الذي يطوق محلتي العزيزية والقطانة. تتسم هذه المنطقة بسيادة مؤسسات تجارة الفرد التي يبلغ عددها (١٧٢٥) مؤسسة، بينما بلغ عدد مؤسسات تجارة الجملة ٢٧٦ مؤسسة، واغلب مؤسسات منطقة الأعمال المركزية أهلية تابعة للقطاع الخاص.

٢- الشوارع التجارية الرئيسية :-

وتشمل المؤسسات المنتشرة على شارع شيخ المجاهدين احمد ياسين الذي يخترق المدينة من بداية الحدود البلدية للمدينة شرقا حتى نهاية حدودها غربا، بحيث يقسمها إلى شطرين شمالي وجنوبي ، ثم هناك شارع المحيط الذي تمثل بشارع الملعب وامتداده باتجاه شارع معارض السيارات الذي يلتقي بدوره بشارع الحرية الذي يطوق منطقة الأعمال المركزية والشارع الرابع هو شارع الحمام الذي يبدأ بالامتداد من النقطة المقابلة لشارع الرازي ويمتد ليتقاطع مع شارع المحيط جنوبا ، وقد بلغ عدد المؤسسات التجارية الواقعة على جانبي هذه الشوارع ١٩٨٠ مؤسسة.

٣- الشوارع التجارية الثانوية :-

تتمثل هذه الشوارع بشارع عشرين الذي يتقاطع مع شارع شيخ المجاهدين من ناحية الشرق وشارع المحيط غربا، ثم شارع البريد الذي يبدأ من شارع شيخ المجاهدين ويمتد جنوبا حتى حي الأندلس في شطر المدينة الشرقي. أما شارع الفاروق فيخترق الأحياء السكنية في شطر المدينة الغربي، ابتداء من شارع شيخ المجاهدين شمالاً إلى حي الحسين جنوباً. بلغ عدد المؤسسات الواقعة على جانبي هذه الشوارع ١٨٦ مؤسسة، حيث اختص شارعا البريد وعشرين بتموين ما يحتاجه سكنه حي الأندلس والجمهوري.

٤- المراكز التجارية الثانوية :-

ظهرت في شطر المدينة الغربي نظراً لحاجة سكنة هذا الشطر البعيد نسبيا عن سوق المدينة الرئيسي، وقد نمت هذه المراكز بسبب الكثافة السكانية العالية، فضلا عن الوضع الاقتصادي للساكنين الذي لا يسمح بالتردد اليومي على سوق المدينة الرئيسي، بلغ عدد الأسواق الثانوية في شطر المدينة الغربي أربعة أسواق تمثلت بأسواق أحياء التأميم، والنور والمعتصم والحسين. ويمكن أن نضعها تحت إصطلاح المراكز التجارية الخارجية (٢١) Outlying Business center في حين لا توجد من هذه الأسواق في شطر المدينة الشرقي سوى سوق واحد تمثل بسوق حي الأندلس.

٥- تجمعات المخازن المعزولة:-

وتظهر على شكل تجمعات صغيرة تمثل واجهة مسكن أو مسكنين في أطراف الأحياء السكنية بهدف تلبية حاجات الأحياء السكنية التي توجد فيها، وتظهر جنوب محلة الملعب وفي أحياء القدس والتقدم والورار في شطر المدينة الشرقي. في حين تظهر في شطر المدينة الغربي في حي عثمان بن عفان.

٦ - المؤسسات التجارية المبعثرة :-

وهي ذات نشاط محدود، وغالبا ما تظهر في واجهات الوحدات السكنية بشكل مبعثر. أما المؤسسات التجارية الحكومية المتمثلة بالشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، التي كان لها دور كبير في تكامل الشطر الغربي وظيفيا، وهي من مؤسسات تجارة الجملة فقد تجمعت مؤسسات ومخازن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في موقعين رئيسين الأول في شطر المدينة الشرقي مقابل محلة الملعب، والثاني في شطر المدينة الغربي، وهو الأهم حيث يضم مخازن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية الرئيسية التي توزع ما لديها من مواد غذائية

وتموينية إلى إرجاء محافظة الانبار بشكل شهري اعتمادا على البطاقة التموينية .

ثالثاً:- الاستعمالات الصناعية:-

وتشغل مساحة بلغت ٣٣٠,٨ هكتارا بنسبة ٨,٦% من مجموع استعمالات الأرض داخل المدينة، توزعت الصناعات بين مراكز المدينة، حيث الورش الصناعية الصغيرة وأطراف المدينة الذي توقعت عنده مجموعه من المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. ويمكن تقسيم استعمالات الأرض الصناعية في المدينة إلى ما ياتي :-

١. المؤسسات الصناعية في منطقة الأعمال المركزية :-

وهي عبارة عن ورش صناعية شغلت الأطراف الشمالية من المنطقة التجارية المركزية باعتبار أنها مكملة للفعاليات التجارية المجاورة لها بحكم التجاذب الوظيفي ، مستفيدة من كثرة المترددين على منطقة الأعمال المركزية، مثل محلات الخياطة التي أخذت موقعها بالقرب من محلات تجارة الأقمشة، وتظهر بشكل تكتلات من الورش الصغيرة التي لا تحتاج إلى مساحة واسعة ورؤوس أموال كبيرة، واغلبها يكون بشكل صناعات غذائية أو نسيجية أو ورقية أو خشبية أو صناعات كيمياوية مثل صناعة المنظفات وصناعات معدنية مثل صناعة الأبواب والشبابيك وخزانات المياه.

٢. المؤسسات الصناعية خارج منطقة الأعمال المركزية (المخططة) :-

وهي المؤسسات الصناعية التي اتخذت مواقعها بعيدا عن المناطق السكنية وتوزعت كالآتي:

أ- الحي الصناعي :-

انشيء هذا الحي في عام ١٩٧١ في القسم الجنوبي من محلة التقدم في شطر المدينة الشرقي ، ويقع على طريق بغداد- رمادي، ويحتوي بالدرجة الأساس على ورش تصليح وصيانة السيارات وبعض معامل انتاج الأبواب والشبابيك وصناعة الصهاريج وهياكل السيارات.

ب- المنشاة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك :-

تقع في شطر المدينة الغربي عند الضفة اليمنى لقناة الورار على مسافة ٤كم غرب مركز المدينة ويتبعها مجمعان سكنيان للعاملين في المنشاة، موقع المجمع الأول لإسكان العمال (القديم) إلى الغرب من المنشاة بمسافة ١ كم أما الموقع الثاني فإلى الجنوب منه.

٣- مؤسسات الصناعات الإنشائية :-

وهذة تختص بصناعة الكتل الكونكريتية مثل الشتايكر والكاشي والبلوك والبايات، فضلاً عن معامل تقطيع الحجر وصقله التي تختلط مع ورش تصليح السيارات والمكائن والمعدات والآلات الزراعية وقد بلغ عدد هذه المؤسسات ٢٥ مؤسسة.

رابعاً:- استعمالات الأرض لأغراض النقل:-

بلغت مساحة ما شغله هذا الاستعمال (٣٨٧,٩) هكتارا بنسبة ١٠,١% من مساحة المدينة الكلية، ولما كانت المدينة التقليدية (القديمة) تفتقر إلى التخطيط في بداية نشأتها فان نمط شوارعها جاء نتيجة النمو الذاتي، ولكن ما إن اعد للمدينة تصميمها الأساسي عام ١٩٧٢ فان الشوارع في المدينة تظهر بشكل واسع وأكثر تنظيما خارج نطاق المدينة التقليدية التي تطل كما أسلفنا على شارع شيخ المجاهدين (طريق رمادي-رطبة القديم) ولذلك أخذت المدينة تنمو بشكل شريطي بمحاذاة ذلك الشارع الذي يربط مدينة الرمادي بمدن المحافظة الأخرى وبمدينة بغداد . تميز هذا الشارع بان اغلب شوارع المدينة الرئيسية والثانوية تصب فيه، ولذلك فقد شكل المحور الأساسي الذي نمت عليه المدينة ،وتطورت ويمكن تصنيف شوارع المدينة كما تظهره خارطة رقم(٩) وكالاتي:-

١. الشارع الشرياني الذي يربط مدينة الرمادي بالمدن الأخرى والطرق الخارجية والشارع الوحيد في المدينة المتمثل في طريق رمادي- رطبة القديم شارع (شيخ المجاهدين حاليا).

٢. الشوارع الرئيسية والتي تربط أجزاء المدينة مع بعضها مثل شارع الحرية وشارع المحيط وشارع عشرين والفاروق والجامعة .

٣. الشوارع الثانوية وتمثل الشوارع التي تلتقي بالشوارع الرئيسية التي تمثل حدود الأحياء السكنية .

٤. الشوارع المحلية وتمثل هذة الشوارع نهايات شبكة الشوارع بوصفها الشبكة التوزيعية للشوارع الثانوية داخل الأحياء السكنية .

خامساً:- الاستعمالات الخدمية :-

وتشمل على استعمالات الأرض المخصصة للخدمات الإدارية والصحية والثقافية والتعليمية التي شغلت مساحة ٣٨٤,٢ هكتارا أي بنسبة ١٠% من مساحة المدينة الكلية، وتتوزع هذه الاستعمالات في مناطق مختلفة من المدينة ابتداءً من منطقة الأعمال المركزية وحتى أطراف المدينة الخارجية.

المبحث الثالث

مدى تطابق نظريات التركيب الداخلي على مدينة الرمادي

بعد إن تم التعرف على محاور واتجاهات نمو المدينة وكيف توزعت استعمالات الأرض، والعوامل التي ساعدت على ذلك التوزيع، نجد انه من الضروري مقارنة بنية المدينة الداخلية مع الخطوط العامة لنظريات التركيب الثلاث(٢٢) وكما يأتي:

١- نظرية الدوائر المتراكزة Concentric Zone Theory :-

ظهرت هذه النظرية على يد عالم الاجتماع برجس Burgess عندما قدم نموذجه المعروف بالدوائر المتحدة المركز عام ١٩٢٥(٢٣) والذي كان بمثابة وصف التركيب الداخلي لمدينة شيكاغو الأمريكية. جوهر هذه النظرية يتلخص بان اتساع المدن يحدث ابتداء من المركز على شكل دوائر (قطاعات حلقية) متداخلة لها مركز واحد، وقد استطاع برجس أن يميز خمس مناطق دائرية يظهرها الشكل (١،أ) وعلى الرغم من ان هذه النطاقات تختلف في اتساعها، إلا انه رأى أن نمو المدينة على شكل عملية تبدأ من الداخل نمو الخارج بسبب ضغط المنطقة التجارية والصناعية على المنطقة السكنية ، فضلا عن رغبة البعض من السكان بالابتعاد عن مركز المدينة.

لا يمكن أن تنطبق هذه النظرية على واقع حال تركيب مدينة الرمادي حالياً بسبب طبيعة موضعها كما أسلفنا الذي فرض عليها أن تمتد طوليا مع امتداد الطريق الدولي القديم (رمادي – رطبة) وما يسمى حاليا بشارع شيخ المجاهدين، لذلك فقد جذب هذا الطريق اغلب استعمالات الأرض الرئيسية،وهناك من الأحياء السكنية ما يطل على هذا الشارع مثل (أحياء الأندلس- التقدم – العروبة- الرسالة – التأميم – الورار- عثمان بن عفان) لذلك لم تظهر القطاعات الخمسة التي افترضتها النظرية في أحياء المدينة، فضلاً عن أن منطقة الأعمال المركزية في المدينة لم تكن بمثل ما جاء في النظرية،حيث أنها اقرب إلى الشكل المستطيل منها إلى الدائري خارطة رقم (٨) أما استغلال الأرض للأغراض التجارية فقد جرى على طول الشوارع الشريانية المتمثلة بشارع شيخ المجاهدين الذي يقسمها إلى نصفين شمالي وجنوبي والشوارع الرئيسية المتشعبة منه باتجاه أطراف المدينة، هذا وتركزت المحلات التجارية فضلا عن تكتلها في منطقة الأعمال المركزية في شطر المدينة الشرقي وفي شطر المدينة الغربي على شكل مراكز تجارية ثانوية تقدم خدماتها التجارية للأحياء السكنية الواقعة ضمن هذا الشطر . أما بخصوص تحديد الأحياء السكنية لذوي الدخل المحدود ومساكن الدرجة الأولى والثانية فلا تجد ولما كانت هذه النظرية قد اقترحت وجود نمو متراكز في المركز وآخر محوري مع امتداد الشوارع المتشعبة من المركز، فان النمو المتراكز غير موجود في مدينة الرمادي فقد بقيت المدينة التقليدية ومنطقة الأعمال لها كذلك إمكانية للتطبيق بسبب التداخل الحاصل في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للساكنين في جميع أحياء المدينة.

٢. نظرية القطاعات Sector Theory :-

إن صياغة هذه الفكرة على شكل نظرية يرجع إلى سمسار الأراضي هومر هويت(٢٤) homer hoyt فقد ميز في نظريته هذه التي جاء بها عام ١٩٢٩ شكلين من أشكال النمو الحضري(٢٥).

الأول النمو المحوري:- الذي يحدث بتوسع المدينة من المركز نحو الخارج على طول امتداد طرق النقل الرئيسية (شكل رقم ١-ج) .

الثاني النمو المركزي:- وهوالتوسع الذي يحدث حول مركز المدينة الرئيسي أو المنطقة التجارية وحول المراكز التجارية الثانوية التي توجد عادة موزعة داخل المدينة عند تقاطع الطرق إلى أن تتخذ المدينة الشكل النجمي أو الشعاعي كما يلاحظ من الشكل رقم (١-ج) ولكي تخرج هذه النظرية إلى الوجود، فقد قام بدراسات حقلية جمع فيها معلومات عن سعر الأرض وقيمة إيجار المناطق السكنية في ٦٤ مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن معلومات بنفس الصيغة عن خمسة مدن كبرى هي نيويورك – واشنطن –شيكاغو- ديترويت- فلادليفيا. بعدها رسم هذه المعلومات على خارطة فتوصل الى تعميمات عن المناطق السكنية اعتمدها كأساساً للنظرية(٢٦) فقد راى في نظريته أن الطبقات الاجتماعية المتشابهة في أي مدينة تحاول أن تتكتل كل منها على انفراد مكونه قطاعات تبدأ من المنطقة التجارية المركزية ذات الشكل الدائري في المدينة، فالطبقات الصغيرة تشكل قطاعات غالبا ما تبدأ في المركز ثم تستمر إلى القطاعات الخارجية، وعندما يزداد عدد سكان المدينة تنتقل مناطق الإيجار العالية والسعر المرتفع إلى قطاع واحد، وإذا تدهورت فتحل محلها جماعات ذات دخل أوطأ. أما المناطق الصناعية فتظهر على طول الطرق الخارجية بدلا من المنطقة التجارية المركزية، أما المناطق الراقية فأنها تتقدم في نموها من المركز وعلى طول خطوط المواصلات أو باتجاه النوى الجديدة (المراكز التجارية الأخرى) ثم أن المناطق الراقية ترغب في أن تكون في المواقع العالية البعيدة عن الفيضان وقرب الواجهات المائية، ثم أنها أي المناطق الراقية قد تنمو في الأراضي ذات الطابع الريفي أو باتجاه مساكن المسئولين ووجهاء البلدة لكن الشقق الراقية ذات الإيجار المرتفع تكون قريبة من المنطقة التجارية المركزية في المناطق السكنية القديمة لاحظ الشكل رقم (١-ب).

المركزية وسطها حبيسة موقعها ضمن الطوق الذي رسمه شارع الحرية مع شارع شيخ المجاهدين، إلا انه يوجد هناك نموا محوريا للأحياء السكنية فرضه موضع المدينة الطولي وقد ساعد على ذلك امتداد شارع شيخ المجاهدين من شرق المدينة إلى غربها، أما بالنسبة للصناعات فان وجود قطاع محدود للصناعات يتداخل مع المناطق السكنية كما افترضها هويت لم تظهر بالشكل الذي وضعته النظرية، ففي الوقت الذي يظهر فيه معمل الزجاج والسيراميك كأكبر مؤسسة صناعية في المدينة على جانب الشارع الأيسر فان الجانب الأيمن للشارع نفسه في الجهة المقابلة نجد حيا سكنيا اختص بطبقة الموظفين الذين حولوا واجهات مساكنهم إلى مؤسسات خاصة بتجارة المفرد وبالتالي فلا يمكن تطبيق هذه النظرية على المدينة، ولما كانت النظرية قد قسمت الاستعمال السكني إلى ثلاث أنماط سكنية وهي الأحياء السكنية ذات النوعية الواطئة ومنطقة الأحياء السكنية ذات النوعية المتوسطة ومنطقة الأحياء السكنية ذات النوعية الجيدة فان من الصعوبة أن نجد لتوزيع هذه الأنماط تطابقا مع واقع حال مدينة الرمادي، وذلك لان النظرية لم تراع شانها في ذلك شان النظرية الأولى الظروف الطبيعية (الموضع) والمستوى الاجتماعي الذي ترك بصمات واضحة على شكل وتركيب مدينة الرمادي، كما أنها وزعت الأحياء السكنية على أساس أسعار الأراضي كما متداول في الأسواق ولم تأخذ بنظر الاعتبار التدخل الحكومي الواضح في مدينة الرمادي الذي اثر على نمو وتطور هذه الأنماط السكنية التي كونت نماذج تختلف عن تركيب المدن الغربية .

٣. نظرية النوى المتعددة Multiple Nuclei Concept :-

تؤكد فكرة هذه النظرية على أن اغلب المدن تتكون من عدد من النويات (جمع نواة) أو مراكز تجارية ثانوية، فضلاعن المنطقة التجارية الرئيسية. وقد ترسخت هذه النظرية على يد كل من جانسي هرسي chancy harris وادورد اولمان في عام ١٩٤٥(٢٧)، حيث أشارا أن هذه النوى أو المراكز المتعددة نشأت بسبب:

١- وجود مراكز استيطان منفصلة في كل منها مركز تسوق تجاري أو فعالية أخرى، ثم ما لبثت الأراضي الخالية الموجودة في هذه المراكز أن امتلأت باستعمالات الأرض المختلفة بحيث اتصلت هذه المراكز مكونة مدينة واحدة ذات بؤر متعددة.

٢- نشوء مراكز جديدة في الضواحي لها فعالياتها المستقلة ومن مجموع هذه المراكز واتصالها بسبب

١

- موضع المدينة القديم الذي يحتوي على منطقة الأعمال المركزية والمساكن القديمة حوله الذي شجع فيما بعد على أن تتوسع المدينة باتجاه المناطق القريبة منه.

نموها فتزحف لتشكل مدينة واحدة كما يظهر في الشكل رقم (١-د).

وقد توصل الباحثان أن بعض النوى قد تظهر في بداية نشأة المدينة فمدينة لندن الكبرى ظهرت على أساس نواتين هما مدينة لندن ووستمنستر، لندن كمركز إداري سياسي ،والثانية كمركز مالي تجاري، وعدد النوى يحدده حجم المدينة، فكلما اتسع حجم المدينة زاد عدد النوى(٢٨). أما العوامل التي ساعدت على ظهور النوى المتعددة المنفصلة في هيكل المدينة العام فهي:

١. حاجة بعض الاستعمالات إلى متطلبات خاصة، فالمحلات التجارية تختار أن تكون في قلب المدينة، في حين تذهب الصناعة إلى أطراف المدينة لأنها بحاجة إلى مساحات واسعة من الأرض ورخيصة .

٢. وجود الانسجام أو التنافر بين النشاطات ، فالمحلات التجارية تختار مواضعها حيث المناطق سهلة الوصول، ولذلك تتواجد إلى جانبها الصيدليات والعيادات والصناعات الخفيفة بينما لا يوجد انسجام بين الصناعات الثقيلة ودور السكن وهذا التنافر يخلق النويات .

٣. ارتفاع الإيجار وسعر الأرض يطرد بعض المؤسسات التي لا تستطيع دفع الإيجار العالي فتختار الموضع المناسب لها في المدينة(٢٩).

تم تطبيق هذه النظرية على مدينة بغداد(٣٠)، حيث أن بغداد تطورت من عدة نوى هي بغداد القديمة في الكرخ والرصافة والكاظمية والاعظمية والكرادة.ويبدو أن مدينة الرمادي تقترب في شكلها من هذه النظرية، حيث أن المدينة تتكون من ثلاث نويات خارطة رقم (١٠) الأولى تمثلت في سوق المدينة القديم ضمن شطرها الشرقي مع نواة ثانية بسيطة تمثلت بحي الإسكان القديم الذي ساعد في بداية تشييده في ستينات القرن الماضي على أن تتوسع المدينة باتجاه الجنوب من محلتي القطانة والعزيزية، أما النواة الثالثة فكانت باتجاة معمل الزجاج الذي شكل المحفز الأساسي للتوسع غربا مستفيدا من طريق الرمادي- رطبة القديم كمحور يساعد على اتصال شطري المدينة،وبذلك فقد فرض على المدينة شكلها الطولي الذي جعل شطرها الغربي بعيدا نسبيا عن مركز المدينة (سوق المدينة الرئيسي).مما حفز على قيام مراكز تجارية

ثانوية في الشطر الغربي، غايتها خدمة الأحياء السكنية المجاورة لها والتي يعاني سكانها من صعوبة الوصول إلى مركز المدينة، بسبب كلفة النقل التي لا تتلائم مع ما يتقاضون من دخول.

أما الحديث عن تكون النوى المتعددة في التركيب الداخلي لمدينة الرمادي، فان النويات تكونت بسبب:-

٢- حي الإسكان القديم الذي شكل نواة جاذبة للاستعمال السكني باتجاه جنوب موضع المدينة الأول،اذ ان سكن المنطقة المحصورة بينهما لم تكن فيه وسائل النقل الخاصة والعامة متطورة بشكلها الحالي.

٣- إن إنشاء معمل الزجاج والسيراميك في موقعه الحالي باعتبار ان موقعه هذا بعيد عن المدينة في بداية تأسيسة. إلا أن التوسع المساحي للمدينة فيما بعد ساهم في أن يلتحم مع النواة الأولى.

وخلاصة القول إن مدينة الرمادي بدأت بنواة صغيرة تمثلت أولاً في محلتي القطانة والعزيزية اللتين التفتا حول السوق الرئيسي والمسجد الجامع الأول، وقد ظلت المدينة تنمو داخل إطار موضعها حتى امتلأ شطرها الشرقي، ونظرا لوجود المحددات الطبيعية المتمثلة بنهر الفرات في الشمال وبحيرة الحبانية في الجنوب وأراضي الصوفية الزراعية من الشرق فقد كان لا بد من أن تتوسع بان تأخذ الاتجاه الغربي لتعبر قناة الورار، أخذة بذلك شكلها الطولي المكون من شطرين، الشطر الشرقي والشطر الغربي، الذي ازدحم باستعمالات الأرض المختلفة. ولقد كان للنواة الأولى المتمثلة في موضع المدينة الأول والنواة الثانية التي بدايتها إنشاء حي الإسكان القديم ثم النواة الثالثة التي مثلها معمل الزجاج الدور الأساسي في أن تظهر المدينة بتركيبتها الحالية التي تتطابق مع نظرية النوى المتعددة.

المصادر والهوامش

١. اسيدور الكرخي، المنازل القرثية، مجلة سومر، العدد الثاني، المجلد الثاني مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦، ص١٦٥- ص١٧٤.
٢. صالح فليح حسن، طريق القير إلى بابل، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العدد ٢٢، ١٩٨٩،ص١٨.
٣. المصدر نفسه ص١٧-٢١.
٤. خالص الاشعب، حسن كشاش الجنابي، الموضع الأول لمدينة الرمادي، دراسة في الجغرافية التاريخية، من بحوث المؤتمر العلمي الأول لجامعة الانبار، ١٩٩٢، ص٥ .
٥. خلف حسين علي، بدائل النمو الحضري للمدن محدودة التوسع، منطقة الدراسة مدينة الرمادي، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد ١٩٩٠، ص٣١.
٦. حسن كشاش عبد الجنابي، الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٥٤.
٧. المصدر نفسه، ص١٥٤.
٨. حسن كشاش عبد الجنابي، الوظيفة السكنية لمدينة الرمادي، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٨٤، ص٣٧.
٩. الواموسيل، الفرات الأوسط، رحلة وصفية دراسات تاريخية، ترجمة صدقي حمدي، وعبد المطلب عبد الرحمن، بغداد، ١٩٩٠، ص٤١
١٠. جواد هاشم وآخرون تقييم النمو الاقتصادي في العراق١٩٥٠ - ١٩٧٠ الجزء الأول، مطبعة وزارة التخطيط، بغداد ،١٩٧٠ ، ص٤٠.
١١. وزارة الاقتصاد تعداد المساكن لسنة ،١٩٥٦ مطبعة النجاح بغداد، ١٩٥٧ ، ص١٣١.
١٢. حسن كشاش عبد الجنابي، استثمار الحافة الشرقية للهضبة الغربية في عملية التوسع الحضري لمدينة الرمادي، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة الانبار، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص١٤١.
١٣. حسن كشاش عبد الجنابي، الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي، مصدر السابق، ص١٥٨.
١٤. باقر كاشف الغطاء، فيضانات نهر الفرات عام ١٩٦٧، بغداد، بدون تاريخ، ص١٦.
15.Minstry of planning, Master Plan of Ramadi,1972 – 1995,Baghdad, 1972,P. 62.
١٦. حسن كشاش عبد الجنابي، استثمار الحافة الشرقية للهضبة الغربية في عملية التوسع الحضري لمدينة الرمادي، مصدر سابق ، ص١٤٥.
١٧. خالص الاشعب، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد، ١٩٨٢، ص٣٧.
١٨. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء تعداد السكان لعام ١٩٩٧، جداول خاصة بمدينة الرمادي، غير منشورة .
١٩. علي خليل خلف ،التشويش الخرائطي في مصادر الخرائط لسكان مدينة الرمادي ،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ،الطبعة الاولى ،المجلد الاول ،العدد٥٣، ٢٠٠٨،ص٣٧٨.
٢٠. حسن كشاش عبد الجنابي، الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي، مصدر سابق، ص١٦٨.
٢١. صباح محمود محمد، مدينة الحلة، وظائفها وعلاقاتها الإقليمية، دراسة في الأسس الجغرافية للتخطيط الحضري والإقليمي، مكتبة المنار، بغداد، ١٩٧٤، ص٨٧.
٢٢. ذكرت هذه النظريات في كثير من الكتب والمقالات التي تخص جغرافية المدن منها:-
- حسن الخياط، التركيب الداخلي للمدن، دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن،مجلة الأستاذ كلية التربية،المجلد ١٢ ،بغداد ١٩٦٤، ص٧٦-٨٢.
- صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن، جغرافية المدن / مطبعة دار الكتب للطبع والنشر، ١٩٨٦ ، ص٥٥-٧١.
- ناصر عبد الرحمن، مقارنة التركيب الداخلي لمدينة الدوحة مع النماذج العامة لتركيب المدن، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية جامعة قطر، العدد ٩، ١٩٩٧.
Raymand E.murphy, the American city, - anurban geography megrow. Hill book co, new york, 1966 .
٢٣. ناصر عبد الرحمن، المصدر السابق، ص١٨٥.
24. Chapin,f.stuaut, urbanland use planning , , new york , 195 charper , brothers . publisher Ap.13
٢٥. صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن جغرافية المدن، مصدر سابق، ص٦٢.
٢٦. عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٧، ص٥٤.
٢٧. صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن، المصدر نفسه، ص٦٦.
٢٨. المصدر نفسه، ص٦٧ .
٢٩. حسن الخياط، مصدرسابق، ص٨٢.
٣٠. المصدر نفسه، ص٨٣ .